طبق الاصل

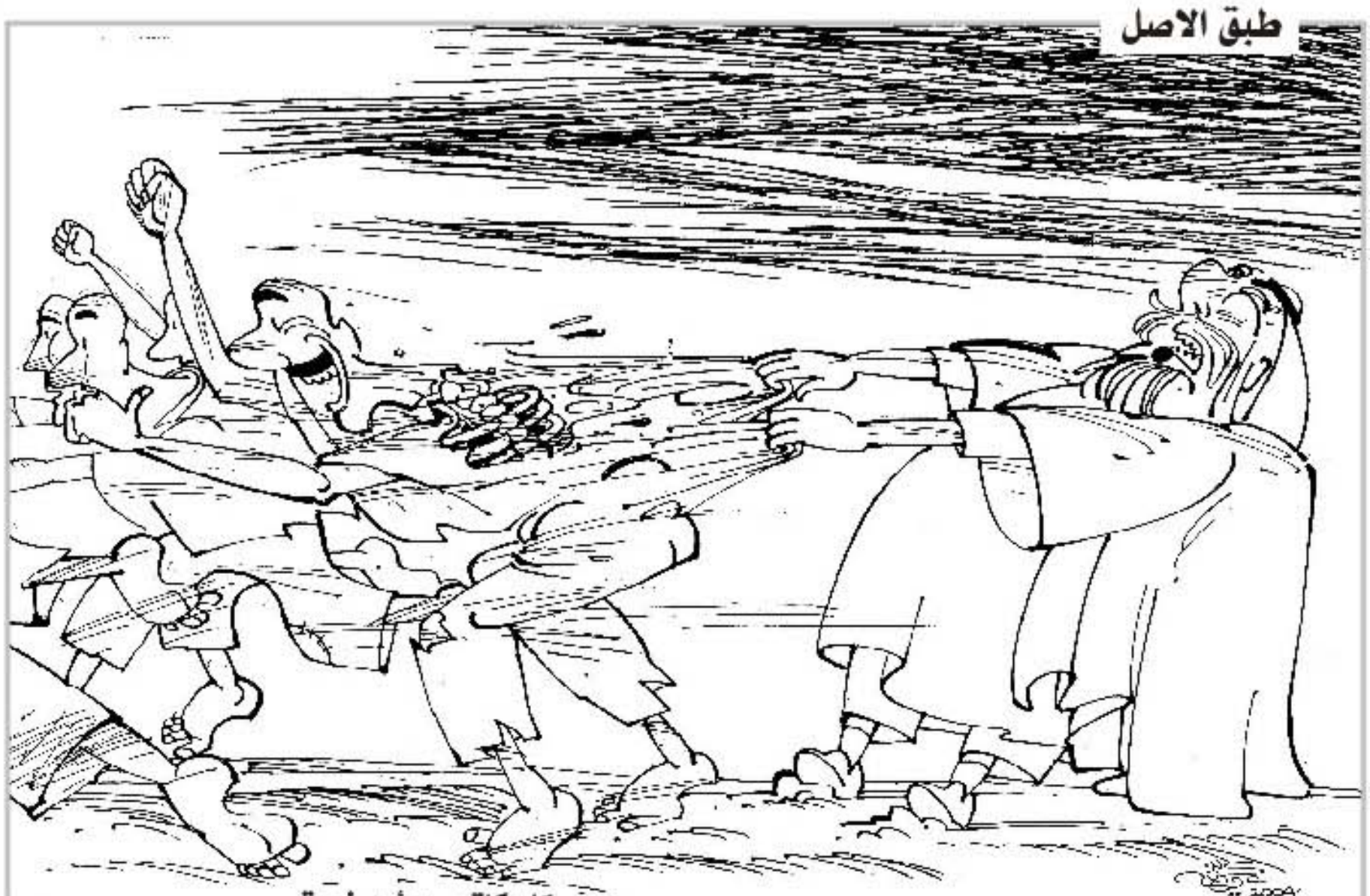

كاريكاتير : مؤيد نعمة

ما الذي تفعله الـ(CIA)في العراق؟

دفعت وكالة المخابرات المركزية الامريكية CIA بازيادة اضعاف من ضباطها السريين اكثر مما كان مخطط له الى العراق، لكنها حققت القليل من النجاح في اختراق المقاومة وتحديد هوية الارهابيين الاجانب المتشددين في التمرد، كما اطلعنا بذلك موظفون كبار و خبراء في المخابرات مؤخرا.

بعثة وكالة المخابرات المركزية الى العراق، والتي حددتها في الاصل 85 موظفا لتصل الى 500 موظف بدافيهم المقاعدون والوكالة اليهم مهام مؤقتة.

وباء معروفا وعلى نطاق واسع في اوساط الوكالة بانها (اصبحت المحطة الاصعب في العالم، والاكبر منذ حرب فيتنام قبل ثلاثين عاما).

برغم حجم الفرقة، فان جهود الوكالة في اختراق الزمر الاثنية العراقية وفي الحصول على معلومات استخبارتية حول هجمات المتمردين عن قتلها العنف المتواصل، والمتطلبات الملحة للقادة العسكريين للحصول على معلومات تكتيكية لاستعمالها في الجابهات اليومية مع المتمردين المسلحين.

في كانون الاول الماضي، استبدل رئيس محطة الوكالة في العراق بموظف ذي خبرة اكثر لمواجهة التحديات غير المتوقعة، طبقا لموظفي المخابرات، ويعتبر دور الوكالة في العراق حساسا لأمال ادارة بوش في استقرار البلاد التي تتجه نحو الوعد الاخير في 30 حزيران لتسليم السيادة الى حكومة عراقية مؤقتة.

تتعهد القوات المسلحة الامريكية على وكالاء المخابرات للمساعدة في تحديد هوية القادة والشبكات الارهابية التي تقف وراء اعمال التمرد المتصاعدة، وذلك بشكل رئيسي، طبقا للمحللين في المخابرات، مقاتلين اجانب وبعثيين موالين للرئيس السابق صدام حسين، بهدف التحريض على العنف الطائفي وتخريب التحول السياسي بقيادة الولايات المتحدة.

التفجيرات الانتحارية، الاخيرة المترامنة مع احتفالات الشيعة في بغداد وكربلاء خلفت في الاقل 117 قتيلا، كما صرح بذلك مسؤولون امريكيون. مجلس الحكم العراقي جعل الرقم 271 قتيلا اضافة الى 400 جريح.

بتوسع حرب بوش على الارهاب وانتشارها على نطاق خمس قارات وتكثيف مطاردة اسامة بن لادن بافتراب فصل الربيع، فان وكالة المخابرات المركزية "امتلكت ما وراء حدودها القصوى" حتى بعد ان قامت بحملة تجنيد تاريخية، طبقا لما قاله كبار موظفي الوكالة.

العنف يجعل عمل وكالة المخابرات اكثر صعوبة. تطلب الوكالة من موظفيها الاساسيين التنقل برفقة رجال حماية مسلحين مما يجعل من التسجيل تقريبا عقد اجتماعات سرية مع عراقيين على ارضهم، وفقا لتصريحات خبراء حول المهمة في العراق. الوكالة تنطلق في مواعيها من اكثر من 6 قواعد لها في ارجاء البلاد.

"كيف لك ان تقوم بعملك بهذه الطريقة؟ لا احد يستطيع" قال احد الموظفين السابقين في الوكالة والذي عاد من العراق مؤخرا "انهم لا يخرقون ما اذا يجري هناك". وتقوم الوكالة بتدريب عناصر شركة أمنية خاصة لتعليمهم ان يكونوا أقل ظهورا عند مرافقتهم موظفي الـ CIA.

الحاجة الى حراسة اضافية، وبسبب نقص موظفي الوكالة شبه العسكريين، قامت الـ CIA بتأجير شركات امنية خاصة لحماية القواعد والموظفين. وقال موظف كبير في الوكالة "لا يوجد لدينا ما يكفي من العناصر التي تتوفر لديها الهراة العظمى". ولتلبية حاجاتها الى موظفين اضافيين اتجهت الوكالة الى مخزونها من المتقاعدين الذين يرغبون بالعودة الى العمل على الفور لشغل مراكز عديدة. لجذب اشخاص اكثر في مهمات خطرة، يتم تناوب موظفين عديدين وطواقم ساندة بعد اعمال محددة للسجن يوما.

المهمات الاكثر حساسية جعلت من المهمة المركزية في تطوير "الصادر" العراقية الاكثر صعوبة، كما قال خبراء عاملون. بعض القادة العراقيين الحاليين عبر لدى المسؤولين الامريكيين عن خيبة املهم كونهم غير قادرين على مقابلة ضباط الارتباط في الـ CIA "بعض القادة العراقيين يقولون بانه ليس لديهم اتصالات فعالة مع ضباط الارتباط" قال موظف رفيع كان يعمل في العراق واضاف "عندما يبدأ القائد العراقي بالتعرف عليهم فانهم يغادرون". تلك مشكلة كبيرة "ان تطوير منظومة علاقات قوية سيكون ذا اهمية بالغة".

تقول وكالة الـ CIA ان العراق هو مهمة اختيارية بالنسبة للموظفين الاساسيين.

نائب مدير العمليات جيمس بافيت، الذي يشرف على طاقم الموظفين الاساسيين، اخبر القوة العاملة مؤخرا بان يتوقعوا ان يخدم اكثر منهم في العراق وفي بلاد مركز الحرب على الارهاب التي تقودها الولايات المتحدة في المستقبل القريب.

مهمات وكالة الـ CIA كثيرة بشكل غير عادي، فبالاضافة الى دورها التقليدي في تجنيد عراقيين للحصول على معلومات لا يمكن جمعها من اماكن اخرى، فان صدام ومع اسرى عراقيين آخرين.

والوكالة لم تزل عنصرا اساسا في البحث عن اسلحة الدمار الشامل، وفي المساعدة على تدريب المخابرات العراقية الجديدة التي ستكون مسؤولة عن جمع وتحليل المعلومات الاستخبارتية الداخلية.

في كانون اول الماضي، رئيس المحطة في العراق، الذي سبق له ان ادار محطة اصغر في الشرق الاوسط، صرف من الخدمة واستبدل بآخر ذي خبرة اكبر، والذي كان مؤخرا مدير العمليات الـ CIA في البوسنة وكوسوفو. وكانت صحيفة لوس انجلوس تايمز اول من ذكر خبر صرفه وقال موظف آخر في الوكالة "كانت هنالك مشاكل ادارية". وقال الموظف الكبير "التعيينات معقدة اكثر من تلك التي تواجهها محطة عادية للوكالة، وذلك يتطلب خبرة اكثر".

ترجمة
زهير رضوان
عن الواشنطن بوست

تقرير سياسي:
بين الإشاعة والحقيقة:

شركة إسرائيلية تحصل على عقد نفطي لتجهيز القوات الأمريكية في العراق!

ترجمة: زهير رضوان

فازت واحدة من كبريات شركات تسويق النفط الإسرائيلية بعقد بملايين الدولارات لتجهيز القوات الأمريكية في العراق بالوقود.

وطبقاً لتقرير لموقع الأخبار الوطنية الإسرائيلية، تقدر قيمة العقد الذي فازت به شركة سونول النفطية بمعية شريكتها مورد تاون انرجنشنال، بـ(70-80) مليون دولار، ومن المتوقع أن تقوم الشركة بتجهيز القوات الأمريكية بـ(25) مليون لتر من الوقود شهرياً.

المناقصة طرحتها شركة KDR الأمريكية، وهي شركة تابعة لهاليبرتون التي عهد إليها أغلب العقود العسكرية الأمريكية في العراق.

ومن بين منافسي شركة سونول كانت هنالك شركة ديفك، وهي شركة إسرائيلية أيضاً كما جاء في التقرير.

حتى الآن، تحصل القوات الأمريكية على أغلب ما تحتاج إليه من وقود من الكويت. ولكن بعد اعتراف هاليبرتون بأنها بالغت في أسعارها بأحالتها أمر التجهيز إلى شركة كويتية صححت الأسعار، قرر الجيش الأمريكي مفاتحة مجهزين آخرين.

وتعتبر سونول واحدة من ثلاث شركات كبرى في مجال تسويق المنتجات النفطية وتتمتع بشبكة من حوالي 205 محطة خدمة.

الوقود المستورد إلى إسرائيل سيمر عبر محطة وقود تديرها شركة ڤاتان إلى الشمال من بئر السبع ومن ثم ينقل إلى العراق برأعبر الأردن، طبقاً للتقرير.

ووفقاً لإدارة استعلامات المناقصة، وهي وكالة إحصائية تابعة لوزارة المناقصة الأمريكية، فإن إسرائيل لا تنتج نفطاً بل تستورد حاجاتها النفطية بالكامل والمقدرة بحوالي 247 ألف برميل يومياً في عام 2002. تكتيفياً، مصادرها الرئيسة لاستيراد النفط هي مصر، بحر الشمال، غرب أفريقيا والمكسيك. مع ذلك، ازدادت إسرائيل في السنوات الأخيرة من استيراداتها النفطية من روسيا ومنطقة بحر قزوين ويقال إنها تحصل الآن على معظم نفطها من دول الاتحاد السوفياتي السابق. المعومات التي قدمتها إدارة استعلامات المناقصة تقول أن مناقشات كانت تدور في نيسان العام الماضي حول (إعادة فتح) إنبوب النفط القديم من الموصل في شمال العراق إلى ميناء حيفا الواقع شمال ساحل الأبيض المتوسط. حمل الأنابيب هذا، والذي أقيم في ثلاثينيات القرن الماضي، ينقل 100000 برميل يومياً في حده الأقصى، لكنه مغلق منذ قيام إسرائيل عام 1948. إن إعادة فتح هذا الإنبوب سيمكن "إسرائيل من حل أزمة المناقصة بضربة واحدة".

وفقاً التقرير نشرته صحيفة الأوبزرفر في نيسان 2003، إنه تمت مناقشة خطط بين واشنطن وتل أبيب وأعضاء معارضين في حكومة عراقية قادمة في بغداد لإقامة خط أنابيب من العراق المحتل.

مصادر المخابرات الأمريكية أكدت للأوبزرفر إن المشروع قد تمت مناقشته، وقال أحد المسؤولين الرفيعين في المخابرات الأمريكية "لقد كان حلماً منذ زمن طويل للأشخاص المتنفذين الذين يقودون إدارة الرئيس بوش والحرب في العراق لضمان توفير المناقصة لإسرائيل ولو لايات المتحدة أيضاً".

نقلت الأوبزرفر عن جيمس لكنس، وهو سفير أمريكي سابق خدم في المنطقة قوله (إن هنالك أجواء سيتم استيفاؤها تعتبر حق العبور عبر الأردن، كما إن هنالك أجواء لإسرائيل من قبل أولئك الذي سيستخدمون محطة حيفا".

"بعد كل هذا، إنه النظام العالمي الجديد، هكذا تبدو الأمور خصوصاً إذا تم استبعاد سوريا. إن الأمور جميعها تشير إلى أن الأحداث جرت بسبب النفط من أجل الولايات المتحدة وحليفتها".

مؤسسات مغلولة وأحلام مؤجلة

فاضل ثامر

عندما سقط شبح الدكتاتورية البغيض، راحت أحلام الناس تكبر بما يمكن أن تحققه لهم المرحلة الجديدة من منجزات وتسهيلات وخدمات على مختلف المستويات، لكن الأيام تمضي ولا يتحقق الا النزر اليسير وتمتلئ الأحلام الكبيرة مؤجلة أو قسرية فالمواطن يتطلع الى مؤسسات الدولة الرسمية المختلفة لكي تقدم له مشاريع ملموسة وواضحة. الآن هذه المؤسسات ومنها الوزارات، بل وحتى مؤسسات مجلس الحكم تجد نفسها مغلولة الأيدي تقريباً، فهي لا تستطيع أن تحقق أبسط المشاريع والوعود التي ينتظرها المواطن الذي صبر طويلاً. إذ تحجز جميع الوزارات مثلاً عن إعادة المفصولين الى وظائفهم وهو حق مشروع يدعمه قرار صريح لمجلس الحكم بذلك، كما لا تستطيع هذه المؤسسات ان تصدر قرارات وتعيينات جديدة لتكثير من الخبرات والمؤهلات الأكاديمية العلمية والتقنية والفنية التي كانت مغيبة او عاملة أو محاربة او مضطرة للهجرة الى خارج العراق بحثاً عن رغيف خبز او بحبوحة من حرية. ان ذلك كله يعود الى ان هذه المؤسسات لا تمتلك المخصصات الكافية والاعتمادات لتمثل هذه الوظائف او التعيينات. والأمر ينطبق ايضاً على رواتب المتقاعدين التي ظلت معلقة بوعود لا اساس لها من الصحة ومساحة الاحلام تكبر وتغطي الوطن بكامله من شماله الى جنوبه ومن شرقه الى غربه.

ترى ما السر الذي يجعل مؤسساتنا عاجزة ومعطلة ومغولة. هل ثمة مؤامرة كبرى لاحباط دور المؤسسة الوطنية العراقية واظهارها بمظهر العجز والفشل؟ وأين هي تروتنا النفطية وإيرادنا الذي تحررت من التجميد، بل اين هي مساهمات الدول المانحة، ومتى ستسلمها وتتصرف بها؟ متى نحقق بعض احلام المواطن البسيط المشروعة؟ ايعقل ان تتبدد تروتنا امام اعيننا ولا نستطيع ان نفعل شيئاً؟ هل سنعاقب بفوائير حساب لما صرف من تروتنا خلال الاشهر الماضية اما اننا سنتسلم خزائن فراغة. ان مسألة الاحتلال كما يبدو تتصرف بتروتنا "على راحتها" كما يقول المثل، وهي تتسابق مع الزمن لكي لا تبقي شيئاً عند موعد الاستلام الفعلي لسلطة. والا ما هو الدور القانوني لقيام السلطة بالاسراع حون تردد بتوزيع عقود اعادة الاعمار على شركات وجهات بعينها أغلبها شركات اجنبية ولا تترك شيئاً من مبلغ 18 مليار دولار امريكي وهو مقدار المنحة الامريكية للاقتصاد العراقي ليقرر اوجه الصرف والاوجه الضرورية لمشروعات اعادة الاعمار. أليس من حق الدولة العراقية ان تتصرف هي على معرفتها بمبالغ المنح وان لا تستغفل وتسرق منها تروتها بحجة انها لا تمتلك الشرعية الكاملة لقيام بذلك، وكأن سلطة الاحتلال هي أكثر شرعية من سلطة المواطن العراقي نفسه وأكثر حرصاً على بناء العراق من ابن البلد نفسه!

كفى استغفالاً ومراوغة، وحان الوقت لان يمسك العراقيون بزمام امورهم بايديهم وان يحولوا نقل السيادة الى واقع حقيقي ويسيطروا على مصادر الثروات الوطنية واوجه الصرف والانفاق والعمالية بكشف حساب دقيق وملزم لكل سنت صرفته سلطة الاحتلال من تروتنا. اذ لا يعقل ان تقوم الحاكم الامريكية باجراء التحقيقات في الكثير من حالات الاختلاس والرشوة والتهريب التي قامت بها شركات امريكية في العراق ولا نطالب بحقنا الشرعي في اجراء مثل هذا التحقيق مستقبلاً. ولكي لا توضع مؤسسة الدولة العراقية الحديثة موضع التشكيك والمساءلة ندعو الى ان توضع تحت تصرفها السلطة والثروة معاً لتحقيق احلام المواطن المؤجلة.

بنادق مأجورة تغمر العراق

1500 جنوب افريقي يعملون في مهمات عسكرية

ترجمة :زهير رضوان

يعتقد ان اكثر من (1500) شخص من جنوب افريقيا يعملون الآن في العراق كتنفيذاً لعقود مع شركات عسكرية خاصة. وهذا العدد سيرتفع بتزايد "البنادق المأجورة" التي ستملأ الفراغ الذي سيحدثه انسحاب القوات الانكلو-امريكية.

تعتبر جنوب افريقيا، طبقاً للتقرير للأمم المتحدة، واحدة من ثلاث دول هي الاكثر تجهيزاً للموظفين للعمل في شركات عسكرية خاصة، مع الولايات المتحدة وبريطانيا. وقال محلل امني نو علاقة "هنالك بالتأكيد اكثر من (1500) رجل من جنوب افريقيا يقومون بالعمل هنالك (في العراق)، وسيقتل الكثير منهم عندما انسحاب الامريكيين، ان رجال جنوب افريقيا يحاربون الفراغ".

في الاسبوع الماضي قتل فرانسوا استراييدوم عندما انفجرت تاحتة صغيرة محملة بالمتفجرات عند الفندق الذي ينزل فيه مع آخرين من جنوب افريقيا، كما اجرح آخر في الانفجار، نكران ان جروحه خطيرة لكن حالته مستقرة. تعاقد الاثنان مع شركة اريز انترنشنال وهي شركة متعاقدة ثانوية لصالح باس انترنشنال.

بينما شركتها الفرعية اريز افريقيا نأت بنفسها عن العمل في العراق.

التعتيم الرسمي في قانون المساعدة العسكرية الخارجية، الذي شرع في تموز 1988، يمنع مواطني جنوب افريقيا من المشاركة المباشرة في الصراعات المسلحة من اجل مكاسب شخصية. هذا المنع يشمل التجنيد، التدريب والتمويل ويمتد هذا على مواطنيها الذين يقيمون في الخارج ايضاً، كما يعتب من جميع الشركات الامنية في الخارج، وفقاً القانون، ان تسجل لدى اللجنة الوطنية السيطرة على التسليح، التي يرأسها وزير التعليم كادر اسدال، وحتى الآن هنالك شركتان قدمتا ملفات للعمل في العراق.

الشركة الاولى teoric Tactical Solutions، توفر الحماية والتدريب لقوات العراقية الجديدة ولوحدات الامنية. شركة ارنز، وهي شركة بريطانية -جنوب افريقية، حصلت على عقد بـ48 مليون الدولارات لحماية منشأة النفط العراقية، ولم تحصل اي منها على موافقة اللجنة الوطنية للسيطرة على التسليح.

قال عضو البرلمان من التحالف الديمقراطي رينيت ڤاجارت "يبدو ان الشركات الاجنبية تستخدم مواطني جنوب افريقيا. ان كان هذا منفذاً فاننا سنحاول غلقه".

مصدرنا يقول ان اغلب الشركات تعمل خلافاً للقانون ان بعض الشركات مرتبطة بالعمل الامني التجاري، مثل حماية الابنية او توفير الحماية الخاصة للأفراد.

النفذ الشائع لعديد من الشركات هو ان تسجل نفسها كشركات لرفع الالغام وهي معفاة تستثنى الكثيرين من القانون، لانه ينظر اليها كشركات تقوم بجهود انسانية. وقال المصدر انهم يذهبون هناك بذريعة رفع الالغام لكنهم يفعلون كل شيء عدا ذلك".

الحرب الأهلية في الاسلام

جم هوكلاند

ترجمة :عمران السعيدي

الاسلامي الارهابيين كمهرطقين

لقد كتبت مواد هذا الدستور وبورك ايضاً من قبل (25 سياسي عراق) الذين اختارتهم سلطة الاحتلال مسبقاً. لكن على السنة والشيعة والاكراد والآخرين الرد على هذا الدستور حالاً لكي يعزز بحق الاقتراع. اما بول بريمر فقد بقي يحكمه جانباً مثبتاً فترة المناقشات بين اعضاء المجلس لانهاء الخلافات.

سيكون هذا الدستور من احدث الجوانب التقدمية امام التوفر امثلة الديكتاتوريات والدول الذين يحملون ثالث القفاء في تونس. فالنفاق لن يكون قوة كبح في هذه المقاطعات ابداً.

الف عبد الله ملك الاردن والرئيس حسين مبارك والامير عبد الله ولي عهد السعودية واتباعهم عليهم انجاز الاكثر من ذلك. وبامكانهم منع التعامل مباشرة مع الكهنة والاعمال (الدينية) الدموية التي تنفذها القاعدة وجماعاتها الارهابية. فعلى هؤلاء القادة تحريم الاغتيال الديني سواء كان ضد الشيعة او المسيحيين وعليهم ايضاً الوقوف ضد اشكال التطرف الديني ودعواه.

ان ما يسمى بالجهاد سوف يتلاشى حين يرى العالم ان الولايات المتحدة محاصرة اليوم بحرب الاسلام الاهلية، فاغتيال اكثر من ثلاثة آلاف شخص على التربة الامريكية في التاسع من ايلول 2001 من قبل عناصر القاعدة يترك الامريكيين بلا خيار آخر.

والاعمال الوحشية التي حدثت في العراق وباكستان مؤخراً تعكس نفس الخيار فهذه الموجات الدامية من القتل سوف تهز القادة السياسيين والسلطات الدينية، والذين يرفضون القول بان الحرب لسيطرة على الاسلام تثير الغضب الشديد حولهم.

ان مؤتمر القمة العربي الذي سوف يعقد نهاية آذار في تونس يعتبر لحظة مهمة لتشخيص طبيعة هذا الصراع الذي صار واضحاً بعد الاحداث الاخيرة فصانعو السلام والقتلة كل يحتل طريقه نحو الاستقبال.

كان مجلس الحكم يتفاوض حول الدستور الجديد الذي طرح مفاهيم جديدة نحو الحرية السياسية والتسامح الديني في بلد عربي فالتسامح اصبح حقاً جوهرياً وتراثنا العراقيين.

فالاسلام هو مصدر وليس المصدر الوحيد لتشريع في هذا القانون.